التعريب والمصطلح

للدكتور محيي الدين صابر
المدير العام لمنظمة أليكسو

نص المحاضرة التي ألقاها الأستاذ الدكتور محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في افتتاح أشغال ندوة «التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا» التي احتضنتها مدينة تونس في الفترة من 7 إلى 10 يوليوز (تموز) 1986، تحت شعار «المصطلح العربي *في خدمة التنمية الشاملة*».

1) مدخل :

يظل موضوع التعريب والمصطلح، من «أهم القضايا القومية والحضارية»(*) في تأثيرها على مسيرة الأمة العربية، ولهذا السبب، لم يعد هناك من جديد، فيه يقال، فقد تناوله المفكرون من كل جوانبه : الاقتصادية والثقافية والحضارية ؛ والسياسية.

والواقع أن مفهوم التعريب مفهوم واسع، يشمل إلى جانب مفهوم المصطلح، مفهوم الترجمة، في الأساس، باعتبارها الوسيلة الأساسية للتعريب، ولكنها ليست مساوية له...

وموضوع التعريب، في حد ذاته يثير في الواقع العربي اليوم سياسيا وحضاريا، وثقافيا، قضايا كثيرة... وكذلك يفعل موضوع المصطلح.

ومن هنا، فقد يكون هناك تناول، في حدود المجال المتاح ؛ لجوانب القضايا المختلفة المتصلة بهذه المفاهيم، توضيحا لأبعاد المشكلة ؛ وصلتها بالتقدم العلمي والتقني ؛ وبالانجاز الحضاري ؛ وبتأصيل الهوية الثقافية ؛ وتجسيد الوجود القومي.

2) مفهوم التعريب :

التعريب، لغة ؛ مصدر الفعل المضعف عرّب، وعرّب منطقه، خلّصه من اللحن، وعرّب الاسم الأعجمي ؛ تفوه به على منهاج العرب ؛ وعرب عن صاحبه تكلم عنه واحتج له. وأعرب الأعجمي

وتعرّب، إذا فهم كلامه بالعربية، والاعراب هو البيان والافصاح.

والتعريب، هو إذن بصفة عامة صياغة الأفكار والمعاني والمعارف والتجارب الأجنبية صياغة عربية ؛ لفظا، أو معنى، أو وزنا.

ومن هنا، فقد يعني التعريب استعمال العرب ألفاظا أعجمية على طريقتهم في اللفظ والنطق، فيحافظون على الأوزان العربية، والايقاع العربي، بما يعطيها الطابع العربي...

وقد يعني التعريب، معنى خاصا ؛ وهو التعريب الاجتماعي، الذي يفوت كثيرا، التعريب اللساني، والذي يعني سيادة الفكر العربي والقيم العربية، واللسان العربي، على مجمل حياة المجتمع ؛ وهو يطلق في حالة استرداد الهوية الحضارية والشخصية الثقافية، للشعوب العربية المنبت والمنشأ ؛ والتي تعرضت أجيالها للاستلاب الحضاري واللغوي، نتيجة لظاهرة الاستعمار التقليدي منه، والجديد، هو يعني بصفة عامة استعمال اللغة العربية، في كل مجالات الحياة، بصفة رسمية، ومطلقة، في التعليم والبحوث العلمية، وفي الادارة، وفي الاقتصاد والتجارة، وفي التشريع والقضاء، وفي كل أجهزة الاعلام، المقروءة والمسموعة والمرئية... واعتماد نمط الحياة العربية وقيمها وخبرتها وعلاقتها، في ممارسة الحياة الاجتماعية. والبلاد العربية، على درجات مختلفة في هذا الوضع، وبخاصة في إفريقيا...

وهذا هو المعنى الشائع في استعمال التعريب ؛ إما مجرد التعامل مع اللغات الأخرى، والنقل عنها، فإن كلمة «الترجمة» تقوم بها، في مختلف المستويات...

فالتعريب في كل صوره، هو أوسع وعاء من المصطلح ؛ الذي يعتبر تعبيرا داخل اللغة، وصيغة متفقا عليها في اطار معايير منتزعة من طبيعة اللغة ؛ بناء أو استعمالا، التعبير عن مفهوم أو فكرة، عن معنى أو ذات، وحين يتم ذلك الاتفاق على المصطلح، فإنه يصبح الأساس، وفي تراثنا : «أنه لا مشاحة في الاصطلاح». والتعريب والمصطلح، وإن كنا قريبا من قريب، إلا أن لكل منهما طبيعته، ومحدداته، وقضاياه.

فالتعريب الاجتماعي المتكامل، الذي يعبر عن سيادة اللغة العربية، في الحياة الاجتماعية الواسعة، لم يتحقق في البلاد العربية، كما ينبغي ؛ مع اختلاف كبير، في نسبة تلك السيادة، فهي تتفاوت من لغة الحديث والتخاطب، إلى لغة العلم والبحوث ؛ ففي بعض البلاد يكاد يكون التعريب كاملا في كل جوانب الحياة، إلا في لغة تدريس بعض المواد العلمية والمهنية، في التعليم العالي والجامعات، ومراكز البحوث ؛ وفي بعضها، يكون التعريب غائبا في التشريع والقضاء والادارة والاقتصاد، إضافة إلى بعض مراحل التعليم العام، والعالي، وفي بعضها، تغيب العربية، في الشارع كلغة تخاطب، وفي وسائل الاعلام الجماهيرية بالضرورة...

وهذه الظاهرة، نشأت تاريخيا، بدخول الاستعمار، وتبني الأنماط الحضارية، للحياة المعاصرة بمؤسساتها السياسية، والاقتصادية، والادارية، والاجتماعية، وتباينت علاقات الدول العربية، مع القوى الاستعمارية، في نوع العلاقة، ومدتها ؛ وهناك دول عربية، أفلتت من السيطرة الأجنبية الأوربية عليها ؛ ولكنها تأثرت لغويا، أما لأنها أخذت عن دول عربية سبقتها إلى تبني نظم مدنية حديثة، وتأثرت بالنماذج الاوربية، وبخاصة في مجال التعليم والادارة ؛ وأما لأنها تبنت مختارة، بعض تلك الأنماط

الأجنبية، باعتبارها تمثل التقدم والمعاصرة الحضارية.

- فالتعريب مشكلة قومية، بالنسبة لبعض الدول العربية، الأعضاء في الجامعة العربية، ولها وضع ثقافي خاص، من حيث أن اللغة العربية، لأسباب متعددة، ليست هي اللغة السائدة، في أي مستوى من المستويات ؛ والتعريب فيها يسير على مستويين، مستوى تعريب التعليم، ومستوى تعريب الحياة الاجتماعية ؛ في الحياة السياسية والادارية والثقافية والفنية إلخ...

وهو مشكلة إجتماعية للبعض الآخر، من حيث أن اللغة العربية مع أنها لغة الشعب والشارع، إلا أنها تغيب في بعض المجالات كالتشريع والقضاء وبعض جوانب الادارة، وبخاصة في المعاملات المالية والاقتصادية.

وهو في بعض البلاد مشكلة تربوية وعلمية، بمعنى أن اللغة العربية ؛ ليست لغة التدريس في كل المواد، في التعليم العام، والتقني، وهي غائبة في بعض البلاد الأخرى، في التعليم العالي، والجامعي، في بعض الدراسات العلمية والمهنية ؛ وهي بالتالي، ليست لغة البحوث العلمية المتخصصة...

ولكل حالة من هذه الحالات أسبابها التاريخية والعلمية ؛ ولكنها، في كل حال، ليست الأسباب التي طالما روجها أعداء هذه الأمة ؛ وأعداء حضارتها ؛ وأعداء رسالتها، والتي تعزو ذلك إلى تخلف اللغة العربية، وعجزها، عن التعبير عن المفاهيم العلمية، لأنها لغة أدب وشعر، فهذه دعوى باطلة، وحجة ساقطة ؛ وهي جزء من الحرب المعلنة والمستمرة على اللغة العربية، وما ترمز إليه من حضارة ومن قيم.

إن مشكلة التعريب، وجه من وجوه التغريب والتبعية، التي تعانيها شعوب العالم الثالث، في جوانب حياتها. وقد تناولنا، في دراسات كثيرة ؛ هذه الظاهرة ؛ وأسبابها ؛ وحلولها... وأوضحنا أن التعريب يساوي التقدم ؛ وأنه لا سبيل إلى اقتحام المعاصرة التكنولوجية، إلا باستنبات العلم، في اللغة العربية ؛ وتوطين الثقافة ؛ وإنما يبدأ ذلك كله من التعليم ، والبحث. ومن هنا، فإن تعريب العلوم، تدريسا وبحثا، هو الخطوة الأولى، في الاتجاه الصحيح ؛ ويستدعي هذا، جهدا قوميا ؛ وقطريا ؛ في إعداد التدريس الجامعي ؛ وهيئات البحوث العلمية إعدادا عربيا، بمعنى أن تكون لغة التعليم والبحوث، في الدراسات العليا، باللغة العربية، في كل المواد العلمية، وأن يتم التنسيق بين الجامعات العربية، وفي كلياتها المختلفة، وبين أساتذتها، عن طريق هيئة قومية مركزية... وأن ينشأ كذلك مركز عربي، للاشراف العلمي الدقيق، على ترجمة المراجع العلمية والمهنية الكبرى ؛ من كل اللغات ؛ وعلى متابعة البحوث العالمية في اللغات الأجنبية، ونقلها إلى العربية أولا بأول، كما تفعل الدول المتقدمة التي تتعاقد مع دور النشر الكبرى، لاصدار ترجمات موازية ومتزامنة، لكل البحوث والدراسات العلمية التي تصدر في اللغات المختلفة...

فالمشكلة الحقيقية التي تحول دون تعريب العلم والبحوث العلمية، تتمثل في غياب العنصر البشري القادر، لأن تكوين القيادات العلمية العربية، كما هو الحال، بالنسبة للدول النامية كلها، كانت تتم في الخارج، لأسباب مختلفة. أما الآن فإن إعدادها في الوطن العربي أصبح ضرورة، وهو إعداد يمكن أن يتم في أعلى المستويات ؛ بما تملك الأمة العربية من قدرات علمية ومادية... ولعله بعد ذلك أمر واضح. أن عملية التعريب، تعتمد في الأساس على القرار السياسي، وعلى الارادة القومية ؛ وأن المثل الحي القائم على هذا، هو مثل الجزائر ؛ التي اتخذت ثورتها

التعريب، شعارا من شعاراتها باعتباره استردادا للهوية الحضارية وتعبيرا عن الذات الثقافية، فأنجزت في جيل واحد في كل مجالات الحياة ؛ ما فاتت به كثيرا من الدول العربية التي لم تعان ما عانته الجزائر في لغتها على مدى مائة وثلاثين عاما، من الاستعمار التوطيني المباشر.

هذا، وإن إنجاز عملية التعريب الكامل والشامل، أمر ضروري وشرط وجود ؛ لفكرة «المصطلح» ذلك أن مفهوم المصطلح، إنما تتولى اللغة العربية شرحه وتقديمه ؛ وبهذا يتعضون في نسيج المعرفة والحياة العربية، فلكي تكون للمصطلح وظيفة اجتماعية وفنية، لابد له من أن يتم في إطار التعريب...

في المصطلح :

المصطلح هو ايجاد المقابل العربي للمصطلح العلمي باللغة الأجنبية، وللغة العربية، في مرونتها البنيوية وفي قدرتها التعبيرية ؛ وفي خصائصها اللغوية، ما يعين على التصدي لقضية المصطلح العلمي، وهناك وسائل كثيرة لصياغة المصطلح الأجنبي، صياغة عربية، ومن ذلك على سبيل المثال.

أ ــ **الترجمة** : وهي نقل معنى المصطلح الأعجمي إلى اللغة العربية، وإهمال الكلمة الأصلية مثل «مقياس الحرارة»، لمصطلح، Thermomètre.

ب ــ **الاشتقاق** : وهو ترجمة المصطلح بكلمة عربية، في معناها ؛ بصياغتها في سياقها الدلالي في العربية، مثل اشتقاق اسم الآلة، مبذر، من بذر.

ج ــ **المجاز** : وهو ترجمة معنى المصطلح بكلمة عربية وتحميلها معنى جديدا، مثل الطيارة التي تدل في الأصل على الفرس السريع الشديد، ثم صارت تدل على آلة الطيران.

د ــ **النحت** : وهو ترجمة المصطلح بكلمة تنتزع من كلمتين عربيتين فيها تناسب بين المنحوت والمنحوت منه لفظا ومعنى، مثل كَهْرُحَرارِي.

هـ ــ **التركيب المزجي** : وهو ترجمة للمصطلح بكلمتين مستقلتين، متجاورتين مثل «لاسلكي».

و ــ وهناك **أسلوب الاقتراض**... وهو باب واسع، وإمكانياته كبيرة، وفوائده كذلك، ولكن بعض الأصوليين اللغويين، وبخاصة أعضاء بعض المجامع اللغوية العربية، شأنهم شأن المعجميين، في كل اللغات ؛ يتحرجون من التوسع فيه، مع أن هذا الأسلوب، هو الذي كان يكاد يكون العمدة، في نقل المصطلحات الأجنبية، وبخاصة اليونانية ؛ كما أنه الأسلوب الذي اعتمدت عليه اللغة الاسلامية في نقل الفكر الاسلامي، إلى تلك اللغات التي استقبلت بهذه الطريقة عشرات الآلاف من الكلمات العربية في كل مجال الحياة الاجتماعية سياسيا واداريا واقتصاديا وثقافيا إلخ...

وينبغي أن نذكر هنا كذلك آلاف المصطلحات والكلمات العربية في اللغات الاوربية المختلفة نقلت إليها من اللاتينية، فكثير من أسماء العلوم في اللغات الأوربية عربية، ونحن نترجمها عنهم من جديد على أساس أنها كلمات أوربية ولنضرب هنا مثلا واحدا : فكلمة Alcool بالفرنسية أو Alcohol الانجليزية هي الكلمة العربية «غَوْل» وفي القرآن الكريم (عن خمر الجنة) «لا فيها غَوْل ولا هم عنه ينزفون» فترجمناها نحن إلى العربية : «بالكحول» ومثل ذلك كثير...

والاقتراض يقوم على تطويع شكل الكلمة الأجنبية، في اللفظ والنطق، وتقريبها للبناء العربي للكلمات، مثل الجغرافيا والاستاطيقا ؛ وموسيقا وكيمياء وفيزياء وحتى أسماء الاعلام مثل سقراط، ومثل تلفون وتلفزيون واشتقاق الفعل العربي منهما، مثل تلفن وتلفز إلخ...

ولقد أدى الإقتراض إلى إغناء اللغة العربية، في جوانب كثيرة، وخاصة في أسماء أعيان المواليد من نبات وحيوان وجماد وفي أسماء الأدوية والعقاقير والآلات العلمية والمركبات الكيميائية والمفاهيم العلمية، فقيل الاليكترون والكالوري والترام والفيلم والسينما إلخ...

فالمصطلح عنوان عن فكرة، أو مفهوم، أو مجال ؛ وقد يكون إسما علما يطلق على الظاهرة ؛ مثل «ماركوني» أو «بلهارسيا» فهما إسما مخترعين وهكذا. ومع ذلك فحين يحدث اتفاق على استعمال لغوي معين لمفهوم معين، وبصورة متواترة ؛ تصبح دلالته اللغوية ملزمة ودائمة...

ومن هنا، فقد أصبح العلم يعتمّد أساسا على المصطلح ؛ ولا سبيل إلى تكوين المعارف البشرية، وتنظيمها وتنميتها وتطويرها، دون تأصيل المصطلح العلمي...

والمشكلة الحقيقية في موضوع المصطلح، ليست هي العجز عن صياغته، ففي اللغة العربية إمكانيات واسعة ؛ ولكن المشكلة الحقيقية، هي الاعتراف العلمي العربي بالمصطلح، لأن شرط المصطلح أن يكون واحدا، وأن يكون مجمعا عليه ؛ فهو كالاسم العلم، فلا يحمل الانسان أكثر من اسم رسمي، يتعامل به كما يريد.

إن اللغة العربية تعاني بصفة عامة، فوضى النقل إليها، واتساع مجالات الترجمة ؛ فترجمة الكلمات تتغير من بلد عربي إلى آخر، ومن شخص في البلد نفسه إلى شخص آخر ؛ ومشكلة المصطلح، في جانب منها جزء من سياسة الترجمة إلى العربية التي غاب عنها التنسيق...

ولهذا الموضوع جوانبه القومية والثقافية والتشريعية والتنظيمية والتجارية.

من قضايا التعريب والمصطلح :

هنالك قضايا مشتركة بينهما ؛ وهي في الأساس، قضايا سياسية ؛ فتعرض الأمة العربية للاستعمار الأوربي الشرس، في إطار المد العدواني، بكل ما حمل من آثار سلبية على الحضارة البشرية، وما أورثها من مشكلات، وهو شر شمل العالم كله، عرّض بالضرورة، مقوماتها للانهيار ؛ وقوض بنيانها، ومزق وحدتها، ومزق وحدتها ؛ ومكن أعداءها من الانقضاض على منجزاتها الحضارية ؛ والتخطيط لانتزاع كل مصادر قوتها ؛ وفي مقدمتها لغتها، وعاء ثقافتها ؛ ومستقر قيمها...

أفضى استعمار الأمة العربية إلى تمزيق وحدتها ؛ وإلى تقسيمها سياسيا إلى دول، لكل دولة وضعها الدستوري والاداري، وقدرتها الاقتصادية ونظمها التعليمية ؛ وارتباطاتها الثقافية إلخ...

وكان معنى هذا، هو أن هناك لغة واحدة وحضارة واحدة ؛ تديرها سياسات وقوانين، ونظم متعددة... فلم تعد هنالك بالضرورة سياسة لغوية ولا تعليمية ولا ثقافية واحدة، لا أهدافا، ولا إدارة ولا تشريعا... وقد أصاب مجال علاقات اللغة العربية باللغات الأجنبية، من ذلك كثير، فتقاسمت اللغات

أوربية مناطق النفوذ على الأرض العربية، وتراوحت سياسات اللغوية الأوربية في علاقتها مع اللغة عربية، بين التعايش الجائر، تعايش القوي مع ضعيف ؛ وبين محاولة الاستيعاب والاستلاب، وفي كل الأحوال، طردت اللغة العربية من مناطق التقدم ؛ حرمت أسباب النمو والانفتاح...

كذلك ؛ فقد كان نصيب اللغة العربية، في تقدم ؛ متفاوتا في الدول العربية، على حسب ظروفها التاريخية والاجتماعية، ولكن التعاون الثقافي ظل قائما في مستوى مسؤول وإيجابي، على المستوى الثنائي وعلى المستوى القومي، وهو تعاون لم تشهد جوانب الحياة الأخرى مثله في العلاقات العربية، وذلك بفضل اللغة الجامعة التي ظلت الآصرة الباقية التي لم يستطع الاستعمار، مع ما بذل من جهد، أن يفصم عراها... ومع هذا، فقد كان للمتغيرات الكثيرة، التي نشأت عن ظروف وجود دول عربية، ذات نظم وادارات مختلفة، أثر في سياسة تنمية اللغة العربية، بطريقة متوازنة، وبتنسيق كامل...

وكان للتعريب، بصفة عامة ؛ وللترجمة بصفة خاصة، نصيب من ذلك...

فالمشكلة الحقيقية في قضيتي التعريب والمصطلح، ليست إلا مشكلة تنسيق وتنظيم. ذلك ان اللغة العربية تستعمل استعمالات مختلفة، وتوظف في كل دولة، توظيفا يخضع لسياستها وقوانينها، فمثلا استعمال اللغات المحلية في أجهزة الاعلام، وفي الانتاج الفني والأدبي ؛ وفي لغة التدريس إلخ... يختلف من بلد إلى آخر. فمؤسسات الترجمة، الرسمية والتجارية، تعمل إلى جانب المبادرات الشخصية، إلى جانب نشاط الأكاديميين من أساتذة الجامعات، والباحثين، كل يعمل في ظل نظام معين...

ومن هنا، فلم تعد هناك رقابة لغوية على دقة الترجمة ؛ فأصبحت الكلمة الأجنبية تترجم بكلمات متعددة إلى العربية، بكلمات متقاربة في المعنى ؛ وذلك يعود فيما يعود إليه، إلى اتساع المفردات العربية من ناحية ؛ وقد يعود إلى عدم التمكن من اللغة العربية أو من اللغة الأجنبية التي يترجم منها من ناحية أخرى.

وحصيلة هذا كله، هي بلبلة في اللغة العربية نفسها، ونشوء أساليب ذات طابع محلي في التعبير العربي.

وهذه الظاهرة التي تقوم في مجال الترجمة والتعريب، تنعكس بالضرورة على المصطلح، ذلك إلى جانب أن هنالك مشكلة خاصة بالمصطلح في اللغة العربية،... فمع أن قضية المصطلح، قضية اتفاق فكري أو مهني ؛ فإن المصطلح الأوربي، كما رأينا لم يتردد، في استعمال أسلوب الاقتراض من اللغة العربية، حين كانت هي لغة العلم... واحتفظت بالكلمات العربية حتى اليوم... ومع ذلك فإن اللغات الأوربية، ترجع في نحت مصطلحاتها العلمية في الغالب الأعم، أما إلى الأصل اليوناني أو اللاتيني ؛ أو إليهما معا ؛ وذلك تفاديا لاستعمال اللغة العادية في المصطلح. ومن هنا فقد أصبحت كل لغة أوربية حديثة تستعمل المصطلح، ذا الأصل اليوناني أو اللاتيني دون حرج بعد تطويعه إلى لغتها، «فتفرنسها» أو «تؤلمنها» أو «تؤنجلزها» وتتبناها كما هي ؛ في حال نسبة الفكرة إلى مكتشفها وذلك طلبا لوجاهة المصطلح، ولاضفاء هيبة عليه...

والواقع أن المشكلة الحقيقية في المصطلح العربي، هي انتزاعه من اللغة العادية... هناك مصطلح أوربي انتزع من اللغة العادية، وهو لهذا مصدر قلق ونزاع في مفهومه بين المتخصصين، وهو مفهوم

الحضارة أو الثقافة، الذي استعملت له كلمة Culture.

وإلى جانب مشكلة صياغة المصطلح ؛ بامكانياته المختلفة، وبمحاذيره فهناك مشكلة هامة، هي مشكلة الاستخدام ؛ والاجماع حوله. وهي مشكلة سياسية وادارية، متصلة بطبيعة التكوين السياسي للأمة العربية.

ومن هنا، كان التنسيق، في هذا المجال، كما هو الحال، في كل المجالات الأخرى، ضربة لازب ؛ وهذا التنسيق إنما يتم على المستوى القومي ؛ في إطار الجامعة العربية، ومنظماتها المتخصصة، وهناك جهازان قوميان ينشطان في هذا المجال هما :

المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم... وهما يعتمدان على الأجهزة والمؤسسات الثقافية، ذات التنظيم القطري، والوظيفة القومية، وهي : المجامع العربية، واتحاد المجامع والجامعات العربية، وانتاجها، في هذا المجال، إلى جانب إدارات المواصفات والمقاييس، في الحكومات العربية، والهيئات والمنظمات القومية المهنية كاتحاد المهندسين والأطباء والمعلمين والمتخصصين في سائر فروع المعرفة...

وإن مؤتمرات التعريب التي ينظمها مكتب تنسيق التعريب، كل ثلاث سنوات ليوثق وينسق المصطلحات، ويلتقي فيها ممثلو المجامع والجامعات والهيئات العلمية والاكاديميون، تقوم بدور نافع في هذا الشأن. وقد أقر المكتب في مؤتمراته الخمسة التي كان آخرها في عمان في عام 1985، أربعة وثلاثين معجما ؛ وأعد عشرة معاجم للعرض على المؤتمر السادس القادم، في مختلف العلوم والمهن ؛ وذلك من حصيلة الانتاج العربي المتخصص في المجامع والجامعات، ومن الانتاج الفردي.

إن قضية التعريب والمصطلح، قضية أساسية في سبيل التنمية الشاملة للأمة العربية وفي سبيل تقدمها العلمي والتكنولوجي، وفي سبيل تكاملها القومي ؛ وهي قضية يزداد الوعي بها يوما بعد يوم، وقد قامت مؤسسات قطرية وقومية متخصصة للتصدي لها، سواء من حيث إنجاز النشاط نفسه أو من حيث تنميته، أو من حيث تنظيمه وتنسيقه...

وبطبيعة الحال، فإن علم المصطلح، وهو من العلوم الأساسية، في صلتها بالتنمية الاقتصادية، وبالتقدم العلمي، وبالتعاون الدولي، لا يزال في المهد صبيا ؛ ولكنه مع ذلك معين عونا كبيرا في تثبيت مفاهيم المصطلح دوليا ؛ وفي تنظيم تداوله ؛ وتحقيق التعاون العالمي في مجالاته المختلفة، عبر منظمات دولية وإقليمية، بتعاون مع الأجهزة المعنية في كل دولة...

وفي الوطن العربي، فإن الحاجة قائمة إلى مزيد من الاحكام في التنسيق والتنظيم ؛ ولعل وجود شبكة لتنسيق المصطلح هو خطوة أساسية. ومن الحظ الحسن أن هذه الشبكة قائمة فنيا واداريا، في مكتب تنسيق التعريب في الرباط الذي أنشيء ليتعامل مع المؤسسات المنتجة للمصطلح عربيا، في مجامع اللغة العربية، والمجالس العلمية والجامعات العربية ؛ ومع المنظمات والهيئات المهنية القومية ومع الادارات القطرية في الدول العربية، وذلك جمعا لكل مصطلح جديد، في كل المجالات العلمية والفكرية والفنية والاقتصادية والاجتماعية ؛ وتصنيفا لها ؛ وعرضها في المؤتمرات الدورية لمؤتمرات التعريب التي تجمع ممثلي الهيئات العربية المعنية وممثلي الحكومات العربية،

للمصادقة على تلك المصطلحات الجديدة، بعد توحيدها، عن طريق اللجان الفنية لتلك المؤتمرات، ثم تطبع المعاجم النهائية لتلك المصطلحات الموحدة، بإشراف مكتب تنسيق التعريب. فالشبكة العربية قائمة، ووحداتها الاقليمية، منتشرة في سائر أنحاء الوطن العربي، ومن مركز الشبكة، في الرباط يمكن التعاون مع المنظمات الدولية، والهيئات العالمية...

خلاصة :

التعريب والمصطلح، مفهومان متداخلان، والتعريب أوسع وعاء، فلا مصطلح عربيا، بالضرورة في خارج إطار التعريب. وللتعريب دلالات كثيرة، فهو قد يعني التعريب اللساني الذي هو الترجمة إلى العربية من أي لغة أخرى، وقد يعني التعريب الاجتماعي، بمعنى سيادة اللغة في البلد العربي، في التعبير عن كل جوانب الحياة، السياسية والاجتماعية، والتشريعية والقضائية والادارية والتعليمية والثقافية... وقد يعني استكمال هذه السيادة، في بعض الجوانب مثل بعض مراحل التعليم الأكاديمي أو التقني، وبخاصة في مجال التعليم العالي والجامعي ومراكز البحوث...

أما المصطلح، فهو لغة داخل اللغة، اتفاق على التعبير لكلمة محددة واحدة، عن معنى واحد. وفي اللغة العربية آليات كثيرة لصياغته ؛ وهناك مؤسسات عربية قائمة على ذلك، في المجامع والجامعات، وفي المنظمات العربية المتخصصة... ولكن من مشكلات المصطلح العربي، اعتماده على اللغة العادية ؛ في صياغته ؛ وليس على أصول لغات قديمة كما هو الحال بالنسبة للغات الأوربية التي تستعمل إما اللغة اليونانية أو اللاتينية، فيأخذ المفهوم العلمي بذلك وجاهة فكرية، وصورة تخصيصية.

ومع ذلك فهناك مشكلات مشتركة بين التعريب والمصطلح، ترجع إلى أنهما يمارسان في إطار لغة واحدة، تخضع لسياسات ادارية وتشريعية وتعليمية مختلفة. مما يفرض ضرورة التنسيق في توحيد المصطلح والكلمة ؛ ويتم ذلك عن طريق الأجهزة القومية المتخصصة، بالتعاون مع الأجهزة القطرية المتخصصة.

إن وجود شبكة عربية للمصطلح العربي مركزها مكتب تنسيق التعريب في الرباط، ووحداتها في سائر أنحاء الوطن العربي ووجود آلية للمصادقة على المصطلح العربي ممثلة في مؤتمرات التعريب، كل ذلك أمر ايجابي، يعين على التغلب على مشكلات المصطلح الموحد، الذي يعتبر دعامة تطور المفاهيم العلمية الدقيقة ؛ والمعاملات التجارية والصناعية والاقتصادية، وعلى تحقيق التعاون الدولي.

* * *